

قرار رقم (2) لسنة 2013

لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال

بشأن

ضوابط الإستثمار في صناديق أدوات الدين

بعد الإطلاع على:

- قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية رقم (7) لسنة 2010؛
- وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 الصادرة بتاريخ 2011/3/3 وتعديلاتها؛
- وبناءً على قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في اجتماعه رقم (1) لسنة 2013 المنعقد بتاريخ 2013/1/17-16 بشأن إصدار ضوابط الإستثمار في صناديق أدوات الدين.

قررنا ما يلي

مادة أولى: إصدار ضوابط الإستثمار في صناديق أدوات الدين وفقاً للتالي:-

تعريفات

صندوق أدوات الدين:

هو صندوق استثماري يكون هدفه الأساسي الاستثمار بأدوات الدين ذات الأجل المتوسطة والطويلة المصدرة من قبل حكومات أو شركات حكومية أو شبة حكومية أو المؤسسات والشركات الخاصة أو أي جهة أخرى توافق عليها الهيئة، ومنظمة من جهات رقابية ومصنفة من قبل إحدى وكالات التصنيف العالمية المعترف بها، أو وكالات التصنيف المحلية المرخص لها من قبل الهيئة، بما يكفل للصندوق الاستمرار بأعماله المنصوص عليها في النظام الأساسي.

أدوات الدين:

أدوات استثمار متوسطة وطويلة الأجل كالسندات والصكوك القابلة وغير القابلة للتحويل ذات عائد ثابت أو متغير وسندات الخزينة وأذونات الخزينة أو أي أدوات دين أخرى توافق عليها الهيئة.

ضوابط الاستثمار:

يخضع صندوق أدوات الدين والذي يتم طرحه طرْحاً عاماً للشروط والضوابط الآتية:

1. لا يجوز للصندوق الاقتراض أو الدخول في عمليات يترتب عليها التزامات مدينته، ويستثنى من ذلك الاقتراض لتغطية طلبات الاسترداد ويحد أقصى 10% من صافي قيمة أصوله.
2. يجب ألا يقل التصنيف الائتماني لأدوات الدين في وقت الاستثمار عن (BBB) أو ما يعادلها من قبل إحدى وكالات التصنيف العالمية المعترف بها أو وكالات التصنيف المحلية المرخص لها من قبل الهيئة. وفي حال انخفاض التصنيف الائتماني دون ذلك يجب الحصول على موافقة الهيئة.
3. يجوز للصندوق أن يستثمر ما نسبته 25% كحد أقصى من صافي قيمة أصوله في أدوات الدين المصنفة أقل من (BBB) و/أو غير المصنفة من وكالات التصنيف العالمية المعترف بها أو وكالات التصنيف المحلية المرخص لها من الهيئة، على ألا يتجاوز الاستثمار الواحد ما نسبته 5% من صافي قيمة أصول الصندوق وبما لا يخالف النظام الأساسي وأية تعليمات صادرة عن الهيئة.
4. عدم تملك الصندوق نسبة تزيد عن 10% من أدوات الدين الصادرة عن مصدر واحد، باستثناء أدوات الدين الصادرة عن حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو المضمونة منها.
5. عدم تجاوز استثمارات الصندوق في أدوات الدين الصادرة عن مصدر واحد نسبة 15% من صافي قيمة أصول الصندوق في وقت الاستثمار ونسبة 20% من صافي قيمة أصول الصندوق بعد وقت الاستثمار باستثناء أدوات الدين الصادرة عن حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو المضمونة منها.

6. يجوز للصندوق أن يستثمر ما نسبته 15% كحد أقصى من صافي قيمة أصوله في صناديق النقد و/أو صناديق أدوات الدين الأخرى، وبما لا يخالف النظام الأساسي للصندوق وأية تعليمات صادرة عن الهيئة.

7. يحظر على الصندوق الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة وغير المدرجة والعقارات.

8. يستثنى مما جاء في البند (7)، الأصول التي قد يملكها الصندوق نتيجة لتسوية بين جمعية الدائنين مع مُصدّر أدوات الدين المتخلف عن السداد على أن يخطر الهيئة فوراً لاتخاذ اللازم بشأنها.

9. يجب على الصندوق وبما لا يخالف النظام الأساسي للصندوق الإفصاح للهيئة عن الأصول التي تملكها نتيجة ممارسة حقه الضمني في أدوات الدين القابلة للتحويل، وأخذ موافقة الهيئة على جدول زمني لبيع تلك الأصول.

10. عدم تجاوز استثمارات الصندوق في ودائع ما نسبته 25% من صافي قيمة أصوله، ويجوز للهيئة الاستثناء حسب ما تراه مناسباً وفقاً لكل حالة على حدة.

مادة ثانية: يتم العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وتمنح صناديق أدوات الدين القائمة مهلة سنة من تاريخ صدور هذا القرار لتوفيق أوضاعهم.

مادة ثالثة: على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه.

صالح مبارك الفلاح
رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال
المدير التنفيذي